الصباح الاقتصادية 12
العدد 2092 - السنة السابعة
الخميس 30 ربيع الآخر 1436 - الموافق 19 فبراير 2015
Thursday 19 February 2015 - No.2092 - 7th Year

وسط استمرار حال التباين في الأداء العام والمضاربات التي طالت أسهم الشركات الراكدة

البورصة تغلق على انخفاض مؤشرها السعري وارتفاع الوزني و«كويت 15»

■ افصاحات البيانات المالية عن 2014 للعديد من الشركات المدرجة لم تشفع لتحركات السوق

البورصة تحت وطأة التذبذب

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض مؤشره السعري بواقع 26ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6655 نقطة بينما ارتفع المؤشران الوزني و«كويت 15» 8ر0 و 35ر5 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 22 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 199ر2 مليون سهم تمت عبر 4228 صفقة. وكانت أسهم شركات «تمويل خليج» و«ميادين» و«المال» و«ساحل» و«المقاربية» الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات «ريم» و«عمار» و«المال» و«سفن» و«المستقبل» الاكثر ارتفاعا. يذكر ان «كويت 15» مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول يتضمن اكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وجاء الإغلاق على انخفاض جديد وسط استمرار حال التباين في الاداء العام والمضاربات التي طالت أسهم الشركات الراكدة.

وساهم ذلك في اغلاق المؤشر السعري العام ضمن المنطقة الحمراء خلافا للمؤشرين الوزني و «كويت 15» اللذين اغلقا في المنطقة الخضراء ورغم استمرار توالي اعلاناتها عن البيانات المالية عن عام 2014 للعديد من الشركات المدرجة الا انها لم تشفع لتحركات السوق صعودا. وكان لافتا تحركات بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية صوب الاسهم ذات الاداء التشغيلي خاصة المكونة لمؤشر «كويت 15» التي كانت في حال تماسك.

وظهر بوضوح ايضا من مجريات الاداء العام ان دفة الاداء كانت صوب الشركات التي اعلنت توزيعاتها النقدية و هي التي ابلت بلاء حسنا في منوال الحركة في جلسة اليوم في حين شهد العديد من الاسهم خاصة المتوسطة ضغوطات بيعية لافتة خاصة في الساعة الاولى ما حد كثيرا من اتجاه السوق صعودا.

ورغم انخفاض المؤشر السعري الا ان نظيره الوزني كان مرتفعا بدعم واضح من اداء اسهم بعض الشركات الكبيرة لكن كان ملاحظا افتقاد الحركة الى صناع السوق حيث يتعرض الى افتقاد ادوار كبريات المجموعات الاستثمارية التي باتت تتدخل في اسهمها دون غيرها خصوصا أن بعضها بلغ مستويات سعرية ضعيفة ولا يجد مساندة من حراك السوق.

وكالمعتاد لعب الكثير من الاسهم الشعبية التي لا تتجاوز قيمتها السوقية 100 فلس دورا محركا في وتيرة ساعات الجلسة اليوم حيث كانت هناك اوامر شراء انتقائية املا منها في محاولة تثبيت المستويات السعرية التي وصلت اليها على الاقل حتى جلسة اليوم حيث نهاية الاغلاق الاسبوعي.

■ الشركات التي أعلنت توزيعاتها النقدية أبلت بلاء حسناً في منوال الحركة بجلسة الأمس

على خلفية زيادة القروض بواقع 152 مليون دينار خلال ديسمبر

الوطني: نمو الائتمان في الكويت ينهي 2014 عند 6.2 في المئة

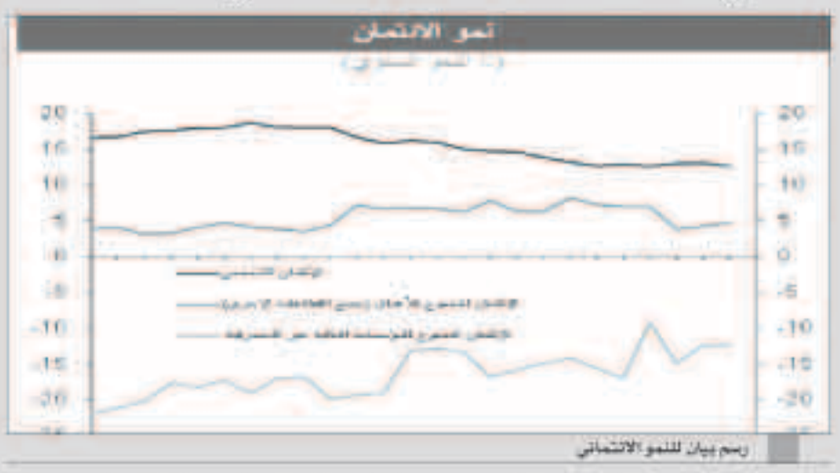

رسم بياني للنمو الائتماني

اكد تقرير للبنك الوطني ان نمو الائتمان العام 2014 انتهى بوتيرة اقل من التوقعات، وجاءت الزيادة التي سجلها شهر ديسمبر بحدود المتوسط الشهري للعام. وبلغ نمو الائتمان 6.2 في المئة على اساس سنوي في شهر ديسمبر، وذلك على خلفية زيادة القروض بواقع 152 مليون دينار خلال الشهر. وقد تباطأت وتيرة نمو الائتمان خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013 بسبب عمليات تسويات قروض صندوق الأسرة وتسويات بعض ديون الشركات. وقد ظهرت معظم الزيادة خلال شهر ديسمبر في القروض الشخصية والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، بينما استمرت قطاعات الأعمال في تسجيل تراجع في النمو. وشهدت الودائع استقرار في النمو خلال الشهر بما يعكس تباطؤ وتيرة نمو عرض النقد خلال العام 2014. كما تراجعت أسعار الفائدة خلال الشهر.

ولا تزال القروض الشخصية المحرك الأول لنمو الائتمان، وبلغ صافي الزيادة في القروض الشخصية 110 مليون دينار في ديسمبر، إلا أن وتيرة النمو قد شهدت تباطؤا طفيفا إلى 12.7 في المئة على أساس سنوي. لكن نمو القروض الشخصية قد تسارع في حال احتساب القروض المرتبطة بصندوق الأسرة والتي تم شطبها من ميزانيات البنوك خلال العام 2014. وبلغ صافي الزيادة في القروض المقسطة 1.1 مليار دينار خلال العام، بدعم من تحسن الأوضاع الاقتصادية، لتشكل بذلك 60 في المئة من صافي نمو الائتمان للعام 2014.

وشهد الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية نموا طفيفا للشهر الثاني على التوالي، وبواقع 10 ملايين دينار خلال شهر ديسمبر. ولكن وتيرة نمو القطاع استمرت في التراجع خلال العام 2014 مع تراجع الائتمان بواقع 12.4 في المئة على اساس سنوي، ومن المحتمل ان يستمر القطاع في تسجيل تراجع خلال العام 2015 ولكن بوتيرة ابطأ. وارتفع نمو الائتمان في بقية القطاعات بشكل طفيف بواقع 32 مليون دينار ليصل إلى 4.8 في المئة على اساس سنوي. وجاء النمو بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، مضيفا 137 مليون دينار. وتبعه الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات العامة الذي أضاف صافي زيادة بلغت 36 مليون دينار، والائتمان الممنوح لقطاع العقار الذي أضاف 26 مليون دينار. وفي الوقت نفسه، تراجع الائتمان الممنوح لكل من قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعة وقطاع التجارة. أما الائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية «أي باستثناء قطاع العقار والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية»، فقد تراجع إلى 6.1 في المئة على أساس سنوي من أعلى مستوى له عند 10 في المئة خلال شهر مارس 2014. وقد حقق كل من قطاع العقار وقطاع النفط وقطاع الخدمات الأخرى أفضل اداء خلال العام 2014 من ضمن قطاعات الأعمال، حيث شكلت تلك القطاعات 690 مليون دينار من صافي الزيادة في إجمالي الائتمان لكافة القطاعات والتي بلغت 905 مليون دينار. وقد شهد الائتمان الممنوح لقطاع التجارة اعتدالا في النمو خلال العام، بينما تراجع نمو الائتمان الممنوح لقطاعي الصناعة والتشييد والبناء خلال العام 2014. بدوره، تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» خلال ديسمبر ليصل إلى 2.9 في المئة على أساس سنوي وذلك على خلفية استقرار الودائع. وارتفعت ودائع القطاع الخاص بواقع 15 مليون دينار فقط. وشهدت الودائع لأجل بالدينار الكويتي تحركا كبيرا وارتفاعا بواقع 532 مليون دينار جاء معظمه من الودائع تحت الطلب بالدينار «متراجعة بواقع 422 مليون دينار». وتراجع نباعا عرض النقد بمفهومه الضيق «ن1» لأقل مستوى له منذ منتصف العام 2012 ليصل إلى 5.3 في المئة على اساس سنوي.

ارتفع 57 سنتاً ليبلغ 54.89 دولاراً

الشطي: برميل النفط الكويتي يدور حول 75 دولاراً إلى نهاية 2020

■ أسعار النفط هبطت إلى مستويات اكبر من حقيقة حجم الفائض في السوق.

توقعات بارتفاع أسعار النفط

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 57 سنتا ليستقر عند مستوى 89ر54 دولار مقارنة ب 32ر54 دولار للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وقفزت أسعار النفط في الاسواق العالمية أمس حيث سجل خام نفط الاشارة مزيج برنت مستوى قياسيا مرتفعا جديدا هذا العام ليبلغ سعر عقود برنت لتسليم ابريل عند التسوية 62ر53 دولار للبرميل بارتفاع 13ر1 دولار ما يعادل 84ر1 في المئة.

كما قفزت عقود الخام الامريكي لتسليم مارس عند التسوية ليصل سعر البرميل الى مستوى 53ر53 دولار بارتفاع 75ر0 دولار وهو ما يعادل 42ر1 في المئة.

وتسببت المخاطر التي تتهدد إنتاج النفط في الشرق الأوسط وانخفاض عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة في هذا الارتفاع رغم من وفرة المعروض من النفط في الاسواق العالمية بما يصل الى نحو مليوني برميل يوميا.

ورجح خبير نفطي كويتي تارجح أسعار نفط خام الاشارة مزيج برنت حول 80 دولارا للبرميل خلال السنوات من 2017 الى نهاية 2020 ما يعني ان اسعار النفط الكويتي تدور حول 75 دولارا للبرميل.

وقال الخبير النفطي محمد الشطي لـ«كونا» امس إن مزاج السوق النفطي تغير منذ منتصف شهر يناير الماضي لتعكس اسعار النفط معطيات السوق بصورة ربما تكون اكثر واقعية وأسهم في ذلك الانطباع بان أسعار النفط هبطت الى مستويات اكبر من حقيقة حجم الفائض في سوق النفط.

واضاف الشطي انه لا توجد اختلالات واضحة في سوق النفط كما كانت توقعات مصادر السوق توضح قبل اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» في 27 نوفمبر 2014 بل على العكس صدر تقرير وكالة الطاقة الدولية ليؤكد بان الفائض في سوق النفط لن يتجاوز 65ر1 مليون برميل يوميا خلال النصف الاول من عام 2015.

واوضح انه بحساب مستوى المخزون العالمي من النفط فإن هذا الفائض ربما لا يتجاوز 2ر1 مليون برميل يوميا مقابل توقعات سابقة صدرت تقدر مستوى البناء في المخزون خلال النصف الاول من عام 2015 ما بين 2 و 5ر2 مليون برميل «وهذا بلا شك تطور ملحوظ يصب في دعم توازن السوق النفطية من خلال تقديرات اقل لمعدل الاختلال».

وذكر انه كانت هناك مخاوف من ارتفاع انتاج «اوبك» ما يقلل فرص سحب الفائض من السوق حيث بلغ متوسط انتاج النفط الليبي خلال شهر اكتوبر 2014 حسب تقديرات اوبك 887 الف برميل يوميا وكانت التوقعات بأنه سيرتفع لكن بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها ليبيا فإن انتاج النفط الخام هناك قد لا يتجاوز 150 الف برميل حاليا.

وبين أن ذلك سيساعد في ضبط ايقاع الطلب والعرض في السوق اضف الى ذلك أن متوسط انتاج العراق من النفط الخام ارتفع ووصل الى 3ر6 مليون برميل يوميا خلال شهر ديسمبر 2014 «وهو ايضا تطور يضيف الى المخاوف من ارتفاع في امدادات النفط في توقيت لا يحتاجه السوق النفطي ويزيد من حالة التنافس وتقديم حسومات في اسعار النفط».

وافاد الشطي بان التوقعات الأخيرة تضع اجمالي انتاج العراق فقط عند 3 ملايين برميل يوميا ما يعني الاسهام في خفض حالة عدم التوازن في سوق النفط مبينا ان ذلك يفعل تاثر انتاج النفط العراقي الى احوال الطقس بالدرجة الاولى وتاثر المبيعات.

وقال إن من اهم المستجدات إعلان العديد من شركات النفط العالمية ومن بينها شل و بي بي واكسون وتوتال وغيرها في خفض في موازنتها للاستثمار في قطاع الاستكشاف والتنقيب «وبدأ الحديث فعليا عن امدادات النفط في المستقبل في ظل خفض الاستثمار واسهم ذلك ايضا في دعم اسعار النفط لتشجع الشركات في عمومها تطوير النفط».

وذكر من العوامل التي تدعم اسعار النفط ايضا ارتفاع تحذير وكالة الطاقة الدولية من مخاطر بشأن الامدادات وأن العديد من بلدان «اوبك» قد تتاثر فيها مشاريع تطوير الانتاج خصوصا من المياه العميقة مثل انغولا ونيجيريا ومشاريع تطوير الانتاج في فنزويلا والجزائر التي من المرجح ان تتاثر في ضوء ضعف اسعار النفط.

وبين الشطي أن من الاسباب التي تدعم الاسعار استمرار خفض في عدد منصات وابراج الحفر خصوصا ابراج الحفر الافقي واستمرار اضراب المصافي في الولايات المتحدة مؤكدا أن السمة تبقى ان المعروض يفوق المطلوب خلال السنوات الخمس المقبلة.

واضاف انه حسب تقارير معتبرة من المرجح تارجح اسعار نفط خام الاشارة مزيج برنت حول 80 دولارا للبرميل خلال السنوات من 2017 الى نهاية 2020 ما يعني ان اسعار النفط الكويتي تدور حول 75 دولارا للبرميل. وبين أن هذه الاجواء الإيجابية تعكسها توقعات لبنك مورغان ستانلي التي تتوقع ارتفاع اسعار نفط خام برنت الى 65 دولارا للبرميل يوميا خلال النصف الثاني من عام 2015 ما يعادل 60 دولارا للبرميل للنفط الخام الكويتي.

وقال إن الزيادة من خارج «اوبك» من النفط الصخري ستشهد تباطؤا خلال السنوات الخمس المقبلة ما يعني زيادة الطلب على نفط «اوبك» ويعزز دورها في ضمان تناغم حجم المعروض في سوق النفط مع حجم المطلوب وبالتالي تحقيق استقرار الاسواق.

وبين انه على الرغم من الاجواء الايجابية التي أوجدتها مخاوف من تاثر المعروض في المستقبل مع اعلان مختلف الشركات تقلص نشاطها واستثمارها في قطاع التنقيب والاستكشاف للتاقلم مع حالة ضعف الاسعار فإن عام 2015 ربما يكون بداية نقطة تحول وربما قاع الاسعار يكون خلال الربع الثاني من عام 2015 بسبب توقعات ضعف الطلب على النفط وارتفاع المخزون قبل ان تبدا التعافي.

ورغم التوقعات الايجابية اشار الى أن مسار التعافي مشروط بسحب الفائض من السوق النفطية «ولابد من متابعة التطورات بالنسبة لثلاثة محاور هي المعروض ومستوى المخزون اضافة الى المفاوضات حول الملف النووي الإيراني والتي تبدأ نهاية مارس 2015 واخيرا مستوى الطلب في الصين».

■ لا توجد اختلالات واضحة في سوق البترول كما كانت توقعات مصادر الاقتصادية

مجلس ادارة «العقارات المتحدة» يوصي بتوزيع 5 بالمئة أرباحا نقدية عن 2014

أوصى مجلس إدارة «العقارات المتحدة» امس بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 5 بالمئة من القيمة الاسمية للسهم الواحد «5 فلوس للسهم» وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وقالت الشركة في بيان صحافي نشر على الموقع الالكتروني لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» ان الارباح الصافية لعام 2014 بلغت 7ر8 مليون دينار كويتي بواقع 7ر4 فلس للسهم الواحد مقارنة ب 1ر11 مليون دينار كويتي و ربحية 4ر10 فلوس للسهم الواحد في عام 2013. واوضحت الشركة ان الانخفاض في الارباح الصافية للعام الماضي مقارنة ب 2013 سببه انخفاض الارباح المحققة من اعادة التقييم وانخفاض عائد بيع العقارات الاستثمارية خلال عام 2014. وذكرت ان اجمالي الموجودات بلغت بنهاية عام 2014 حوالي 521 مليون دينار كويتي في حين بلغت اجمالي المطلوبات نحو 285 مليون دينار اما اجمالي حقوق المساهمين فبلغ 198 مليون دينار تقريبا. واقفل سهم «العقارات المتحدة» تداولات امس على سعر 98 فلسا للسهم بواقع 7 صفقات وبانخفاض قدره 2 فلس عن سعر الاقفال السابق. يذكر ان شركة العقارات المتحدة تاسست عام 1973 وهي مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» منذ عام 1984 ويبلغ رأس مالها الحالي 7ر118 مليون دينار.

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.295 واليورو يرتفع الى 0.336

الدولار يستقر أمام الدينار

استقر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي امس عند 295ر0 دينار فيما ارتفع اليورو الى 336ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف أمس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني انخفض الى 453ر0 دينار كما انخفض الفرنك السويسري الى 315ر0 دينار وبقي سعر صرف الين الياباني عند مستوى 002ر0 دينار دون تغيير.

وبالنسبة الى الوضع الاقتصادي الاوروبي العالمي تظهر البيانات الايجابية تحسنا في منطقة اليورو لاسيما بيانات النمو التي اشارت الى تحسن معدلات النمو في الاقتصاد الألماني أكبر اقتصادات المنطقة الاوروبية إلى جانب تسجيل معدلات نمو مقبولة من قبل منطقة اليورو ككل.

وفي ظل هذه الاجواء يبدو أن الدولار الامريكي سيشهد حالة من التصحيح مقابل العملات الرئيسية اذا لم يفاجئ المجلس الاحتياطي الاحتياطي الاتحادي الامريكي «البنك المركزي» بإمكانية التبكير برفع سعر الفائدة وهو قد يكون مستبعدا.